

Distr.
GENERAL

S/1994/803
7 July 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٩١٦ (١٩٩٤) المؤرخ ٥ أيار/مايو ١٩٩٤ الذي مدد المجلس بموجبه ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق لفترة أخيرة حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، رهنا بقيام المجلس باستعراض حالة ولاية العملية بحلول ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ على أساس تقرير يقدمه الأمين العام، وأيضا بحلول ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ على أساس تقرير لاحق يقدمه الأمين العام. وكما هو مبين في الفقرة ٥٥ من تقريره الأخير المقدم الى المجلس (S/1994/511)، يفصل هذا التقرير أيضا الجدول الزمني لإغلاق البعثة وسحب الأفراد العسكريين والمدنيين التابعين للبعثة.

ثانيا - الجوانب السياسية والعسكرية الرئيسية

الف - لمحة عامة

٢ - يحل بعد ثلاثة أشهر ونصف موعد إجراء أول انتخابات متعددة الأحزاب في موزامبيق في ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وبصفة عامة تسير الأعمال التحضيرية لتلك الانتخابات وفقا للجدول الزمني المحدد. وبدأ تسجيل الناخبين كما هو مقرر في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ وتمضي عملية التسجيل بصورة مرضية.

٣ - ومنذ تقريره الأخير الى المجلس، المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أحزر تقدم ملموس في عملية السلم الموزامبيقية. بيد أنه ما زالت هناك مشاكل خطيرة يلزم معالجتها على وجه السرعة إذا أريد أن تُجرى الانتخابات في ظل ظروف مقبولة. وتتمثل دواعي القلق الرئيسية الآن في إكمال تجميع وتسريح القوات التابعة لحكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو)، فضلا عن التأخيرات في تشكيل قوة الدفاع الموزامبيقية الجديدة.

باء - تجميع القوات وتسريحها

٤ - حث مجلس الأمن، في قراره ٩١٦ (١٩٩٤) المؤرخ ٥ أيار/مايو ١٩٩٤ الطرفين الموزامبيقيين على الوفاء بالمواعدين المستهدفين وهما ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ للانتهاء من تجميع القوات و ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ للانتهاء من عملية التسريح. وفي حين قبلت حركة رينامو المواعدين النهائيين، فإن الحكومة أعلنت أنها لن يتسنى لها الوفاء بالمواعدين المستهدفين اللذين حددهما المجلس، ولكنها ستنتهي من تجميع قواتها بحلول ١ تموز/يوليه وتسريحها بحلول ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٤.

٥ - ومما يذكر أن الحكومة كانت قد أعلنت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ أنها سترسل ما مجموعه ٦٣٨ ٦١ جنديا الى مناطق تجميعها ال ٢٩. وفي ذلك الوقت، أشارت أيضا الى أنه سيكون هناك ٧٦٧ ١٤ جنديا آخرين سيتم تسجيلهم خارج مناطق التجميع. وبذلك سيكون مجموع عدد الجنود الحكوميين ٤٠٥ ٧٦ جنود. إلا أن وفد الحكومة في لجنة وقف إطلاق النار قدم في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤ أرقاما منقحة أقل كثيرا، موضحا أنه سيكون هناك ما مجموعه ١١٠ ٦٤ من الجنود الحكوميين، سيرسل منهم ٦٣٠ ٤٩ جنديا الى مناطق التجميع وسيسجل ٤٨٠ ١٤ جنديا منهم خارج تلك المناطق. وادعت الحكومة أن التباين يعزى الى أنها لم تطرح من العدد الكلي المقدّر في البداية مجموعة تتألف من ٧٧٦ ١٣ جنديا كان قد تم تسريحهم قبل توقيع اتفاق السلم العام. إلا أن حركة رينامو لم تقبل الأرقام الجديدة، وأحيلت المسألة أولا الى لجنة وقف إطلاق النار ثم الى لجنة الإشراف والمراقبة للتحقق من المسألة والبت فيها في وقت لاحق. وفي ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وفي أعقاب تحقيقات ومفاوضات مطولة، وقع الطرفان إعلانا مشتركا مصحوبا ببيانين منفصلين. واستنادا الى التقديرات المنقحة، حدد القوام الكلي الجديد لقوات الحكومة ب ٤٦٦ ٦٤ جنديا سيتم تسجيل ٦٣٨ ٤٩ جنديا منهم في مناطق التجميع و ٨٢٨ ١٤ جنديا خارج مناطق التجميع. ووافقت حركة رينامو على استخدام الرقم الحكومي المنقح كتقدير عملي وكنقطة مرجعية، شريطة أن تقوم لجنة وقف إطلاق النار بالتحقق منه بعد الانتهاء من تجميع القوات الحكومية.

٦ - والى الآن، وبالرغم من القلق الذي أعرب عنه ممثلي الخاص والمجتمع الدولي، لم يتم الانتهاء من تجميع القوات الحكومية. ولم يتم الوفاء بالموعد النهائي الذي حددته الحكومة لنفسها وهو ١ تموز/يوليه. ومع ذلك، وبناء على طلب من الرئيس شيسانو، اتفق على أن يتم الآن تسجيل ٤٧٦ ٣ جنديا الذين كان من المقرر أن يسجلوا في مناطق التجميع وتسريحهم في مواقعهم. وحتى ٤ تموز/يوليه ١٩٩٤، كان لا يزال يتعين على الحكومة أن تجمع ٥١٧ ٤ جنديا. وبناء على طلب الحكومة، تقوم عملية الأمم المتحدة في موزامبيق بتوفير وسائل النقل الى مناطق التجميع لنحو ٣٢٥ ١ جنديا يوجدون في مناطق نائية من البلد. وحتى ٤ تموز/يوليه ١٩٩٤، كانت حركة رينامو قد جمعت ٣١٧ ١٧ جنديا من العدد الكلي المتوقع وهو ٢٤١ ١٨ جنديا؛ حيث اتفق في اجتماع للجنة وقف إطلاق النار على أنه لن يذهب الى مناطق التجميع ٨٩٩ من جنود حركة رينامو الموجودين في موقعين ولكن سيتم تسريحهم في الموقع. وحتى ٤ تموز/يوليه ١٩٩٤، كانت الحكومة قد سرحت ٨٣٢ ٢٢ جنديا (٤٦ في المائة من العدد الكلي المتوقع)، في حين كانت حركة رينامو

قد سرحت ١٣٨ ٥ جنديا (٥٤ في المائة من العدد الكلي المتوقع). ويجب الآن بذل جهد ضخم لالتهاء من عملية التسريح بحلول ١٥ آب/اغسطس ١٩٩٤.

٧ - ولم يبدأ تسجيل القوات الحكومية خارج مناطق التجميع إلا في ٢٤ حزيران/يونيه. بيد أنه نظرا الى أن أولئك الجنود موزعين على نحو ١٤٠ موقعا منفصلا في جميع أنحاء البلد، فإنه من غير المرجح أن يكون بالإمكان الانتهاء من تسجيلهم وتسريحهم بحلول الموعد النهائي وهو ١٥ آب/اغسطس. وفي غضون ذلك، بدأ في ٢٥ أيار/مايو تسجيل الـ ٣٢٦ ٤ جنديا من قوات حركة رينامو غير المجمعين ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من عملية التسجيل في وقت قريب. ومن المقرر الانتهاء من تسريح هذه القوات بحلول ١٥ تموز/يوليه.

٨ - وقد أدت التأخيرات في تسريح القوات وفي اختيار الجنود لقوة الدفاع الموزامبيقية الى تطويل فترات الانتظار في مناطق التجميع ونجم عنها تصاعد الإحباط والمظاهرات وأعمال الشغب بين صفوف الجنود. وفي معظم الحالات، طالبوا بالتسريح الفوري ودفع المرتبات المتأخرة. وفي عدد من المناسبات، تعرض أفراد الأمم المتحدة للهجوم والتهديد من قبل الجنود في مناطق التجميع، في حين جرى في كثير من الأحيان نهب الأغذية والإمدادات الأخرى. وكتدبير وقائي، تعين وزع قوات الأمم المتحدة في مناطق المعسكرات أو حولها. وفي ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤ وافقت لجنة وقف إطلاق النار على خطة تقضي بإغلاق مناطق التجميع الـ ٤٩ جميعها، ونقل جميع الأسلحة الى مستودعات الأسلحة في الأقاليم والتعجيل باختيار الجنود للجيش الجديد. وحتى ٤ تموز/يوليه، كان قد تم بالفعل إغلاق منطقة تجميع حكومية واحدة وثلاث مناطق تجميع تابعة لحركة رينامو.

٩ - وحتى ٤ تموز/يوليه ١٩٩٤، جمع من القوات ما مجموعه ٨٥٨ ٧٤ قطعة سلاح (٢١٣ ٥٩ من الحكومة و ٦٤٥ ١٥ من حركة رينامو) في مناطق التجميع. وحتى الآن، تم نقل ٨٧ في المائة من الأسلحة التي تم جمعها الى مستودعات الأسلحة في الأقاليم. وجمع من القوات شبه العسكرية ما مجموعه ٦٢٢ ٣٧ قطعة سلاح من العدد الكلي وهو ٨٠٦ ٤٩. وقد وجدت بعض المخابئ الصغيرة للأسلحة في مواقع مختلفة في جميع أنحاء البلد. وتم على النحو الواجب تسجيل جميع الأسلحة المستعادة ونقلها الى مستودعات الأسلحة في الأقاليم.

١٠ - وفي عدة مناسبات في الماضي (انظر S/1994/511، الفقرة ٢٥)، أعربت عن قلقي إزاء الحالة الأمنية والحاجة الى توفير عدد إضافي من عناصر المشاة التابعة للأمم المتحدة في بعض المناطق المعرضة بصفة خاصة من البلد. ومع عودة القوام الأساسي لوحدة المشاة الإيطالية الى الوطن من المنطقة المركزية في موزامبيق، قررت أن أوزع هناك في تموز/يوليه سرية مشاة قائمة بذاتها يصل قوامها الى ١٧٠ شخصا، ستقدمها حكومة البرازيل. وأعتقد أن وجودها هناك سيكون أمرا مهما جدا، ولا سيما خلال المراحل النهائية الحرجة للتسريح والإعداد للانتخابات.

جيم - تشكيل قوات الدفاع الموزامبيقية

١١ - طلب مجلس الأمن في القرار ٩١٦ (١٩٩٤) من الأطراف أن تكفل تدريب أقصى عدد ممكن من الجنود لقوة الدفاع الموزامبيقية الجديدة قبل إجراء الانتخابات. وطلب المجلس أيضا من حكومة موزامبيق أن تقدم الدعم السوقي والتقني لتشكيل قوة الدفاع الموزامبيقية وأن تبدأ في نقل مرافق الدفاع المركزية الى قيادتها. وتتولى الحكومة أيضا مسؤولية توفير الأجر المعتاد للقوات.

١٢ - ووفقا لأحكام اتفاق السلم العام، سيتألف الجيش الموزامبقي الجديد من ٣٠ ٠٠٠ جندي، ١٥ ٠٠٠ منهم من الحكومة و ١٥ ٠٠٠ من حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية. ووافقت كل من البرتغال وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على مساعدة حكومة موزامبيق في تدريب الجيش الجديد. بيد أن برامج التدريب الحالية التي ترعاها الدول المشاركة الثلاث لا تشمل سوى ١٥ ٠٠٠ جندي. ونظرا للمشاكل التي تواجه في اختيار الجنود لقوات الدفاع الموزامبيقية، فمن غير المرجح، فيما يبدو، أن يكتمل تدريب المجموعة الأولى المؤلفة من ١٥ ٠٠٠ جندي بحلول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وحتى تموز/يوليه ١٩٩٤، تم تدريب ما يقل عن ٣ ٠٠٠ من جنود قوات الدفاع الموزامبيقية في إطار البرامج المذكورة أعلاه. ويتضمن ذلك كتائب المشاة الثلاث الأولى التي يبلغ مجموعها ٢ ٢٢٣ جندي، والقوات الخاصة (٣٥٠)، ومشاة البحرية (٩٢)، والسوقيات والإدارة (١٥٠)، وكبار الضباط (١٠٠). ويجري حاليا تدريب ١ ٠٠٠ جندي آخرين، وفي حزيران/يونيه، وصل الى موزامبيق ١٣١ من المدرسين العسكريين الزمبابويين للمساعدة في تدريب المشاة، في حين أن البرتغال عرضت تدريب ٣٠٠ جندي آخرين.

١٣ - ولا توجد اعتمادات لتدريب الـ ١٥ ٠٠٠ جندي المتبقين لقوات الدفاع الموزامبيقية. وقد حددت في تقرير الأخير الى المجلس (S/1994/511، الفقرتان ١٣ و ١٤)، عددا من الخيارات لحل هذه المشكلة عن طريق تشكيل الجيش الجديد على مراحل. وفي رأيي، يفضل أن يتم تدريب الجنود الذين تشملهم البرامج الحالية قبل إجراء الانتخابات، وتدريب المجموعة الثانية في وقت لاحق. وتميل حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية إلى قبول ذلك. وقدمت الحكومة اقتراحا مضادا يقضي بتجنيد جميع الجنود البالغ عددهم ٣٠ ٠٠٠ قبل إجراء الانتخابات وتدريب نصفهم مع وزع ما يتبقى منهم في المراكز العسكرية حيث يتلقون تدريبات أساسية فقط قبل إجراء الانتخابات. غير أنه لتنفيذ هذا الخيار، سيلزم توفير مدرسين أجانب إضافيين لمساعدة الحكومة، كما سيلزم توفير موارد مالية ضخمة لإصلاح المراكز العسكرية وتنظيم التدريبات الأساسية قبل نهاية تشرين الأول/أكتوبر. ومن المشكوك فيه أن تتمكن الحكومة من تمويل هذا البرنامج وتنفيذه ضمن الإطار الزمني المطلوب. وفي غضون ذلك، طلب من حكومة إيطاليا أن تساعد في تشكيل قوات الدفاع الموزامبيقية. وفي حين أن حكومة إيطاليا قد أجرت مسحا للاحتياجات الممكنة، فإنها لم تستجب حتى الآن رسميا لطلب حكومة موزامبيق.

دال - وقف إطلاق النار

١٤ - تم التقييد بوجه عام بوقف إطلاق النار أثناء الفترة المستعرضة، كما أن الأنشطة العسكرية لم تشكل خطراً حقيقياً على عملية السلم أو التحضيرات للانتخابات القادمة. وقد وجه ما مجموعه أربع شكاوى رسمية إلى لجنة وقف إطلاق النار تقوم اللجنة حالياً بالنظر فيها كلها، وتتضمن ثلاث من هذه الشكاوى ادعاءات بحدوث مخالفات في عملية إيواء الجنود. وفي حالة واحدة، شكت حركة المقاومة عن حدوث تسجيل مزدوج لجنود الحكومة. ونتيجة لذلك، تم تعديل مصرف بيانات الوحدة التقنية التابعة لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق ليفحص مرتين كل جندي تم تسجيله في مقابل جميع الجنود الذين تم تسريحهم بالفعل. وقد تبين بالفحص الدقيق أن ٢٦٠ جندي حاولوا تسجيل اسمائهم مرتين. وتقوم لجنة وقف إطلاق النار حالياً بدراسة كيفية معالجة هذه الحالات. وقدمت الحكومة شكاوتين تدعي فيهما أن ٨٩ من جنود حركة المقاومة غادروا منطقة التجمع في لوريو لأغراض عدائية وأن جنود حركة المقاومة المسرحين من منطقة التجمع في تشينانغوانين قد أمروا بالعودة إلى قواعدهم السابقة. وتم التحقيق في ادعاء لحركة المقاومة بأن قوات الحكومة تقوم بإجراء تدريبات عسكرية في جمهورية تنزانيا المتحدة وتقوم لجنة وقف إطلاق النار حالياً باستعراض التقرير.

١٥ - وفي الفقرة ١٧ من تقرير الأخير إلى المجلس (S/1994/511)، أعربت عن قلقي لعدم رغبة الأطراف في السماح للأمم المتحدة باستطلاع قواعد عسكرية معينة، وتزويد عملية الأمم المتحدة في موزامبيق بقوائم كاملة بالمعدات العسكرية، ومنذ ذلك الحين، تم تسهيل الوصول إلى جميع المنشآت العسكرية المعدة بوصفها مواقع للقوات غير المجمعة. بيد أن الأطراف لم تزود حتى الآن الأمم المتحدة بقوائم مستكملة بمعدات العسكرية. وينص اتفاق السلم العام على أن تقدم تقارير مستكملة نصف أسبوعية بهذه القوائم إلى لجنة وقف إطلاق النار، غير أن آخر تقارير من كلا الطرفين قدمت في آب/أغسطس ١٩٩٣.

ثالثا - الإعداد للانتخابات

١٦ - أثناء الاستعراض الدوري الأخير، رحب مجلس الأمن بإعلان رئيس موزامبيق بأن الانتخابات ستجرى يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. كذلك أكد المجلس مجدداً على الأهمية التي يوليها لإجراء الانتخابات في تلك التواريخ، مع بدء التسجيل لها في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

١٧ - وفي الانتخابات التي ستجرى في تشرين الأول/أكتوبر، سيقوم الناخبون بانتخاب كل من رئيس الجمهورية وأعضاء الجمعية الوطنية. وينص قانون الانتخابات على أن ينتخب الرئيس بالأغلبية المطلقة، وبخلاف ذلك، تجرى انتخابات حاسمة بين المرشحين اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات. ويجب أن تجرى الانتخابات الحاسمة بعد اليوم السابع واليوم الحادي والعشرين من تاريخ نشر نتائج الاقتراع الأولي والذي ينبغي ألا يتجاوز الأسبوعين بعد الاقتراع. وتمتد فترة عضوية الرئيس وأعضاء الجمعية

الوطنية البالغ عددهم ٢٥٠ عضواً خمس سنوات. وستحدد لجنة الانتخابات الوطنية عدد النواب الذين سينتخبون للجمعية من كل إقليم بنسبة عدد الناخبين المسجلين.

١٨ - ولجنة الانتخابات الوطنية هي الهيئة الرئيسية التي تشرف على عملية الانتخابات وتستعين في التنفيذ العملي لولايتها بالأمانة الفنية لإدارة الانتخابات. وقد تم الآن إنشاء لجان وموظفين محليين للانتخابات على مستوى المحافظات والمقاطعات تابعين للأمانة الفنية في جميع المقاطعات الإقليمية الـ ١٢٨ باستثناء القليل منها وكذلك في المناطق الانتخابية الست التي أنشئت في مابوتو. وينص قانون الانتخابات على أن تمثل جبهة التحرير الموزامبيقية وحركة رينامو والأحزاب السياسية الأخرى في جميع الهيئات الانتخابية. بيد أنه نظراً للمشاكل الداخلية المتعلقة بملاك الموظفين، فإن تمثيل حركة رينامو والأطراف الأخرى منخفض أو معدوم في كثير من المقاطعات؛ وما لم يتم تصحيح هذا التمثيل الناقص فإن شفافية العملية الانتخابية قد تضار.

١٩ - وقد اكتمل الإطار المؤسسي العام للانتخابات في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بأداء القضاة الوطنيين والدوليين للمحكمة الانتخابية للقسم، وستعمل المحكمة بوصفها محكمة استئناف ضد قرارات لجنة الانتخابات الوطنية.

٢٠ - وقد قامت لجنة الانتخابات الوطنية، بمساعدة تقنية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنسيق تدريب جميع العناصر الانتخابية وأفرقة تسجيل الناخبين وموظفي التثقيف المدني، واكتمل ذلك التدريب في نهاية أيار/مايو. وبدأ تسجيل الناخبين كما كان مقرراً في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ وهو يسير بصورة سلسلة نسبياً. وفي هذه المرحلة، يعمل حوالي ٥٠٠ من أفرقة التسجيل المحددة في الأصل بـ ٦٠٠ فريق، بكامل قوتها. وحتى ٤ تموز/يوليه، تم تسجيل ٢,٥ مليون على الأقل من الناخبين المؤهلين البالغ عددهم ٨ مليون ناخب. وقد تحقق ذلك على الرغم من العوائق السوقية الكبيرة، ومن المقرر أن يستمر تسجيل الناخبين لمدة ثمانية أسابيع، غير أنه يمكن تمديد فترته بصورة استثنائية من جانب لجنة الانتخابات الوطنية حتى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، عندما يحين بدء الحملة الانتخابية.

٢١ - وفي الفقرة ٥١ من تقريره الأخير إلى المجلس (S/1994/511)، أعربت عن اعتقادي في إمكانية إجراء انتخابات حرة ونزيهة، رهناً بتوفر بضعة شروط أود أن أؤكد مجدداً أنها أساسية بالنسبة لعملية الانتخابات. وفي هذا السياق لاحظت مع القلق أنه لا يزال يتعذر الوصول إلى المقاطعات التي تسيطر عليها حركة رينامو. وعلاوة على ذلك، فإنه لم توضح حتى الآن قواعد للوصول إلى وسائط الإعلام التابعة للدولة، بما فيها الإذاعة والتلفزيون. وحتى ٤ تموز/يوليه ١٩٩٤، تم تسجيل ما مجموعه ١٥ حزبا سياسيا وشاركت في عملية الانتخابات. ولم تسجل حركة رينامو رسمياً حتى الآن، غير أنها تشارك في العملية بوصفها طرفاً في اتفاق السلم.

٢٢ - وفي تقريره الأخير، أبلغت مجلس الأمن بالحالة فيما يتعلق بتمويل المساعدات التقنية بالنسبة لعملية الانتخابات وتنقيح الميزانية الأصلية بخفضها من ٧١ مليون دولار إلى ٥٩ مليون دولار. وقد تم إجراء مزيد من التخفيض لهذه الميزانية الآن إلى ٥٦,٣ مليون دولار. ويبلغ مجموع التبرعات المعلنة لميزانية الانتخابات الآن ٥٢,٥ مليون دولار، بما في ذلك ٣,٣ مليون دولار اقتطعتها الحكومة من ميزانية الدولة، وبذلك يبقى هناك عجز قدره ٣,٨ مليون دولار. إنني أكرر مناشدتي للمانحين لسد هذه الفجوة والوفاء بصورة عاجلة بالتزاماتهم حتى تسير التحضيرات للانتخابات حسب الجدول الزمني المقرر. وفي غضون ذلك، فإن الأحزاب السياسية الموزامبيقية تؤكد باستمرار على ضرورة توفير الأموال اللازمة للإعداد للحملة الانتخابية. وحتى الآن، أعلن المانحون تبرعات بما مجموعه ٣,٥٤ مليون دولار للصندوق الاستثماري الذي أنشئ لمساعدة الأحزاب المسجلة، شريطة أن تضع لجنة الانتخابات الوطنية النظام الداخلي ومعايير الأهلية للصندوق. وبعد فترة طويلة من التأخير، وافقت اللجنة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤ على وضع هذه المعايير.

٢٣ - وتقوم شعبة الانتخابات التابعة لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وفقا لولايتها، بمراقبة عملية الانتخابات بأكملها؛ وتم وضع موظفيها البالغ عددهم ١٤٨ في المحافظات والمقاطعات وكذلك في مابوتو. وتغطي أنشطة المراقبة تسجيل الناخبين، وحملات التثقيف المدني، واستخدام الصحف، وأنشطة الأحزاب السياسية وزعمائها قبل الحملة الانتخابية وأثناءها. ويقوم موظفو الانتخابات التابعين للأمم المتحدة بزيارة متكررة لمواقع التسجيل ورصدها وإجراء عمليات عد بالعينات للناخبين المسجلين. ويتلقون أيضا الشكاوى من الأحزاب السياسية والأفراد فيما يتعلق بالمخالفات المزعومة في العملية الانتخابية. وفي حين أن جميع الشكاوى تحال إلى لجنة الانتخابات الوطنية لأغراض المتابعة، فإن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق مخولة لإجراء تحقيقات مستقلة. وأثناء الانتخابات التي ستجرى يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، من المتوقع أن يقوم مائة من المراقبين الدوليين الإضافيين بمراقبة عملية الاقتراع وعد الأصوات في جميع أنحاء البلد. وستقوم لجنة الانتخابات الوطنية بتدريب ما مجموعه ٦٠ ٠٠٠ من موظفي الاقتراع الموزامبيين بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

رابعا - أنشطة الشرطة

٢٤ - وفقا للجدول الزمني الوارد في تقريره الأخير المقدم إلى المجلس في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (S/1994/511)، تم حتى ٤ تموز/يوليه وزع ٨١٧ مراقبا من القوة المأذون بها لمراقبي الشرطة التابعين للأمم المتحدة وقوامها ١ ١٤٤ مراقبا، وأنشئ حتى الآن ٢٩ مركزا لشرطة الأمم المتحدة خارج عواصم المقاطعات والمناطق، منها ٨ مراكز في مناطق خاضعة لسيطرة رينامو. ومن المقرر فتح ٣١ مركزا إضافيا حالما يتم وضع الترتيبات السوقية. وقد عرقلت المشاكل السوقية إنشاء مواقع لشرطة الأمم المتحدة في بعض المناطق.

٢٥ - ويجري تدريجيا التغلب على المقاومة الأولية التي أبدتها سلطات الطرفين للتعاون مع الشرطة المدنية لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق. وقد صادفت شرطة الأمم المتحدة صعوبات، في البداية، في الوصول إلى عدد من مراكز الشرطة الحكومية ولم تتمكن من التفتيش على شرطة التدخل السريع بصورة منتظمة. غير أنه، عقب مناقشات عديدة أجريت مع وزير الداخلية، أتيحت فرص الوصول إلى شرطة التدخل السريع. وجرى، منذ ذلك الوقت، توفير المعلومات المتعلقة بتنظيم هذه القوة وقوامها ومعداتنا وتدريبها لشرطة الأمم المتحدة.

٢٦ - وقرر الطرفان أن تقوم شرطة موزامبيق بإعادة إنشاء مواقع الشرطة في المناطق التي كانت خاضعة لرينامو سابقا، وذلك كجزء من الاتفاق المبرم في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بشأن توحيد الإدارة الإقليمية لموزامبيق. وقد دأب الزعماء السياسيون لرينامو على إعلان أنهم سيكفلون حرية الوصول إلى جميع المناطق الخاضعة لسيطرتهم، بينما تواصل الشرطة الوطنية إعادة تأكيد التزامها بإقامة المواقع المطلوبة. ومع ذلك لم يجر العمل بهذه الالتزامات، في كثير من الأحيان: ففي بعض الحالات رفضت سلطات رينامو المحلية السماح للشرطة الحكومية بالوصول، بينما تبدو الأخيرة ممانعة في تمديد مواقعها إلى المناطق التي كانت تابعة لرينامو قبل ذلك. وهذه الحالة تعوق أداء شرطة الأمم المتحدة على نحو فعال.

٢٧ - وقد تلقت عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، حتى الآن، ٤٧ شكوى من سوء سلوك أعضاء الشرطة الوطنية. وجرى التحقيق في ٢٥ حالة والتوصل إلى حلها بصورة كاملة، بينما تظل ١٢ حالة قيد التحقيق. وتندرج هذه الحالات ضمن ثلاث فئات: (أ) الاحتجاز غير المشروع للمدنيين؛ (ب) انتهاك الحقوق المدنية للمحتجزين؛ (ج) التحقيقات الجنائية التي تنطوي على أسباب سياسية محتملة. وبالإضافة إلى ذلك شكوا كثير من المحتجزين من نقص الأغذية والمياه والضرورات الأخرى في سجن الدولة.

خامسا - برنامج المساعدة الإنسانية

٢٨ - إن تنسيق المساعدة التي ستقدم من الوقت الحالي إلى نهاية العام لتلبية مطالب الحالة الإنسانية في موزامبيق يعد من الشواغل الرئيسية للأمم المتحدة في الوقت الراهن. ومع وجود خلفية عملية التسريح وفي ضوء العودة المستمرة لأعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين داخليا إلى المناطق الريفية، أصبحت أنشطة إزالة الألغام، فضلا عن الانتاج الزراعي من العوامل الحاسمة في الحالة الإنسانية. وبناء على ذلك، يقوم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، في الوقت الحالي، بتركيز الاهتمام على الأنشطة التي تتصدى بفاعلية للحالة الراهنة، على نحو شامل. ويجري الاهتمام بصورة خاصة بتنفيذ البرامج والأنشطة الرامية إلى إعادة الإدماج وإعادة التوطين الكاملين للعائدين والمشردين داخليا والجنود المسرحين داخل المجتمع الموزامبيقي.

٢٩ - ومع الانتهاء مؤخرا من استعراض البرنامج الموحد للمساعدة الإنسانية، ظهرت صورة أوضح للاحتياجات الإنسانية في الفترة من أيار/مايو إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ والتكاليف المتصلة بها. وتقدر قيمة توفير وتوزيع الإغاثة الطارئة في شكل مواد غذائية وغير غذائية على الفئات المختلفة من المستفيدين بنحو ١١٧ مليون دولار. وهذا يغطي توزيع البذور والأدوات، وكذلك التكاليف المتصلة بأعمال الطوارئ في مجالات إمدادات المياه والصحة والتعليم دعما لبرامج إعادة الإدماج الشاملة في المناطق الريفية.

٣٠ - ويلزم مبلغ يقدر بنحو ٣١ مليون دولار من أجل الأنشطة المتصلة بإعادة اللاجئين إلى الوطن وإصلاح المناطق التي تتضمن نسبة كبيرة من السكان العائدين. وقد عاد نحو ٨٠٠ ٠٠٠ لاجئ موزامبيقي حتى الآن. ومن المنتظر تدفق عدد إضافي يقدر بنحو ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ قبل نهاية عام ١٩٩٤.

٣١ - وتشمل خطة دعم إعادة إدماج الجنود المسرحين تمديد المدفوعات المقدمة من الحكومة تعويضا عن الفصل من الخدمة، وتمثل أجرة ستة شهور، لمدة ١٨ شهرا إضافيا. وإثر القرار الذي اتخذته الحكومة في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤، بمنح معاشات تقاعدية لجنود رينامو المعوقين، صدقت لجنة الإشراف والرصد على مشروع دعم إعادة الإدماج في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وأقر المشروع، مع برنامج للتدريب والاستشارات والإحالات الوظيفية لتسهيل إعادة إدخال الجنود المسرحين في الحياة المدنية بتكلفة قدرها ٤٧ مليون دولار.

٣٢ - وعلى الرغم من توقع أن يكون محصول هذا الموسم أفضل من محصول الموسم الماضي، فإن التخفيض المنتظر في توفير المعونة الغوثية من الأغذية أقل من التخفيض المرجو. فقد قابل الزيادة في المناطق المزروعة في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤، كنتيجة مباشرة لوقف إطلاق النار، عدم كفاية الأمطار والإصابة بالآفات، وكذلك نطاق الدمار الذي سببه إعصار "ناديا" في المقاطعات الشمالية من البلد. وقدرت بعثة تقييم المحاصيل وإمدادات الأغذية المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، وهي البعثة المنشأة حديثا، أن مجموع الواردات المطلوبة من الحبوب في الفترة من أيار/مايو ١٩٩٤ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٥ ستبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ طن متري، مما يمثل تخفيضا يزيد عن ٢٠٠ ٠٠٠ طن متري عن المطلوب في السنة الزراعية السابقة.

٣٣ - وقد أشرت في تقريرتي الأخير إلى أن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام سيُعجّل بعد التأخيرات التي عاناها في مرحلته الأولى. وتحقق خطة إنشاء قدرة وطنية لإزالة الألغام تقدما في الوقت الحالي، ومن المنتظر تدريب ٤٠٠ من أفراد إزالة الألغام الموزامبيقيين قبل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ومن المقرر، في هذا الصدد، نقل مركز التدريب على إزالة الألغام من مرافق مؤقتة في بيرا إلى مرافق أكثر دواما في تيتي. وأثناء ذلك، اكتملت الدراسة الاستقصائية الوطنية للألغام في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وقدمت تفاصيل حاسمة تتعلق بسلامة الطرق، و ٣٠٠ ١ من المواقع الملوثة المؤكدة أو المشتبه فيها. وقد انتهت

إزالة الألغام من ٤٠ كيلومترا من الطرق في مقاطعة سوفالا، من سينا إلى شيرامبا، بموجب عقد مبرم مع وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية. وتعمل ثلاث فرق مؤلفة من ٦٨ متخصصا موزامبيقيين في إزالة الألغام من الطرق ذات الأولوية في زامبيزيا عن طريق مشروع ممول من المملكة المتحدة. وتواصل هيئة المعونة الشعبية النرويجية عملها في مقاطعتي تيتي وسوفاليا، بعد أن انتهت من فتح طريق رئيسي في زامبيزيا، يتيح الوصول إلى منطقة ظلت معزولة لعدة سنوات. وفي الوقت الراهن، تعمل هذه الهيئة، مع مجموعة من ١٠٠ اختصاصي في إزالة الألغام، في أنشطة إزالة الألغام داخل مقاطعة مابوتو.

٣٤ - ومع بذل جهود متصلة لتحويل المساعي الإنسانية في موزامبيق نحو الإصلاح والتعمير، يشير تقييم الاحتياجات للفترة الممتدة من الان حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ إلى وجود احتياجات إنسانية كبيرة من نوع الطوارئ. ويجب أن يوضع في الاعتبار، في هذا الصدد، أن تدفق العائدين سيستمر إلى ما بعد كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، شأنه شأن برامج إنسانية أخرى مثل إزالة الألغام وإعادة إدماج الجنود المسرحين. وفي الوقت الحاضر، يعمل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية بصورة وثيقة مع الحكومة ورينامو لضمان استدامة التقدم المحرز وتنسيق برامج المساعدة الإنسانية الممولة من الخارج بعد الانتخابات.

سادسا - الجدول الزمني لانتهاء عملية الأمم المتحدة في موزامبيق
وانسحاب الموظفين المدنيين والعسكريين

٣٥ - مدد مجلس الأمن، بموجب الفقرة ١٩ من القرار ٩١٦ (١٩٩٤) ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق لفترة أخيرة حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بالقوة الوارد وصفها في الفقرة ٢٢ و ٢٤ و ٢٥ من تقريره الأخير (S/1994/511). ومن المقرر أن يبدأ انسحاب الموظفين المدنيين والعسكريين بعد الانتخابات في يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ مباشرة، وأن ينتهي قبل نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

٣٦ - ومن المقرر أن يعاد بضع مئات من مراقبي الانتخابات الدوليين من المنتظر وصولهم إلى موزامبيق قبل انتخابات تشرين الأول/أكتوبر بعشرة أيام، إلى وطنهم بعد الانتخابات مباشرة، بالتقريب. وسيترك أغلب الموظفين الدوليين في الشعبة الانتخابية لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق ومتطوعو الأمم المتحدة منطقة البعثة بعد نشر نتائج الانتخابات. وأثناء ذلك، من المزمع أن يتم انسحاب مراقبي الشرطة التابعين لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق على ثلاث مراحل تبدأ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وتنتهي في منتصف كانون الأول/ديسمبر، عند إعادة آخر ٢٠٠ مراقب من المقار الإقليمية والمركزية إلى الوطن. ومن المخطط أيضا أن يبدأ انسحاب العنصر الإنساني لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق بعد الانتخابات مباشرة، إذ أنه من المقرر أن يترك أغلب موظفي مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية منطقة البعثة قبل منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، وسيبقى عدد محدود من الموظفين حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ من أجل تسليم الأنشطة.

٣٧ - وسيبدأ سحب العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وينتهي في غضون ٤٠ يوما. وستستغرق استعدادات إعادة كل من الوحدات الوطنية الرئيسية إلى الوطن أسبوعين أو ثلاثة أسابيع تقريبا؛ وتبدأ هذه العملية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وفيما يلي الجدول الزمني المؤقت لانسحاب وحدات المشاة: تغادر الوحدة التابعة لأوروغواي في الفترة من ١٨ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤؛ والوحدة البرازيلية في يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤؛ والوحدة التابعة لبوتسوانا في يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛ والوحدة التابعة لبنغلاديش في الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر؛ والوحدة التابعة لزامبيا في النصف الثاني من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ومن المقرر أن تبدأ إعادة وحدات الدعم العسكري والموظفين الطبيين إلى الوطن في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وأن تنتهي قبل ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وإلى أن يتم انتهاء البعثة قبل نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، لن يبقى في موزامبيق غير عدد محدود جدا من الموظفين أغلبهم من المدنيين العاملين في مجال السوقيات والموظفين العسكريين الأساسيين (المتخصصين وضباط الأركان).

٣٨ - ويستند هذا الجدول الزمني الموصى به لانسحاب الموظفين إلى الأحكام ذات الصلة من اتفاق السلم العام. وسيلزم وجود عملية الأمم المتحدة في موزامبيق إلى أن تتولى الحكومة الجديدة زمام الحكم. وخطة الانسحاب مشروطة بما يلي: (أ) النجاح في إجراء انتخابات سلمية وحرّة ونزيهة في ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤؛ (ب) إعلان نتائج الانتخابات في موعد لا يتجاوز ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤؛ (ج) إقامة حكومة جديدة في الوقت المناسب. فإذا احتاج الأمر إلى إجراء اقتراع ثانٍ لانتخاب الرئيس، قد يلزم أن يقوم المجلس بتعديل الجدول الزمني لانسحاب عناصر معينة من عملية الأمم المتحدة في موزامبيق.

سابعاً - ملاحظات

٣٩ - مع سرعة اقتراب مواعيدي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، يزداد ضيق الوقت المتاح في الجدول الزمني لعملية السلم. وعلى الرغم من إحراز تقدم ملحوظ في مجالات عديدة، ولا سيما في الميدان الانتخابي، أشعر بقلق إزاء التأخيرات في تجميع وتسريح القوات وفي تدريب وتشكيل الجيش الجديد.

٤٠ - وقد قام الطرفان في اتفاق السلم العام، على نحو متكرر، بإعادة تأكيد التزامهما بضمان إنهاء عملية التسريح في المواعيد النهائية المحددة المتفق عليها، غير أن هذه التأكيدات لم تترجم إلى أعمال بصورة كاملة. ومن الحتمي الآن التعجيل بتجميع وتسريح قوات الحكومة، بدرجة ملحوظة، من أجل الوفاء بالموعد النهائي المحدد الذي أعيد تأكيده مؤخراً. ففي حالة عدم إتمام تسريح قوات الحكومة ورينامو في حدود المواعيد المتفق عليها وبقاء عدد كبير من الجنود الذين وقع عليهم الاختيار من أجل الانضمام إلى القوات المسلحة الموزامبيقية الجديدة في مناطق التجمع، هناك خطر وجود ثلاثة جيوش في موزامبيق أثناء فترة الانتخابات. وقد يشكل هذا تهديدا خطيرا للاستقرار وبالتالي لإجراء انتخابات حرة ونزيهة والتشكيل السلمي لحكومة جديدة. ولذلك، يتحتم أن يبذل الطرفان كل جهد ممكن لتعجيل عملية التسريح.

- - - - -